

دور طرق وأساليب معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية

■ د. إبراهيم مسعود الفرجاني* ■ أ. نضال محمد العمامي**

● تاريخ استلام البحث 2024/09/19 م ● تاريخ قبول البحث 2024/11/23

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على دور طرق وأساليب معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية، ولتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، كما تم استخدام استمارة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية الليبية، ولأغراض البحث تم دراسة المصارف التجارية الستة وهي (الوحدة - التجاري الوطني - شمال أفريقيا - التجارة والتنمية - الصحاري - الجمهورية) وذلك لكبر حجم الائتمان بها، حيث وزعت (120) استمارة استبانة على المشاركين في البحث، وقد بلغ عدد الاستمارات المستردة (104) وتم تحليل البيانات المتحصل عليها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS).

وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج، أهمها وجود دور فعال لطرق وأساليب معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية، وختم البحث ببعض التوصيات منها وضع الخطط اللازمة لمواجهة ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز المتابعة القانونية في المصارف في حالة امتناع العملاء عن السداد، وتعزيز دور إدارة متابعة وتحصيل الديون في حماية أموال المصارف؛ من خلال التواصل مع العملاء المتعثرين، وضرورة القيام بالمتابعة الدورية للقروض والمقترض من المنح وحتى السداد، وتفعيل دور القضاء في تحصيل الرهونات (الضمانات) في حالة الديون التي استنفدت مراحل التفاوض.

● الكلمات المفتاحية: المصارف التجارية، الائتمان المصرفي، معالجة الديون المتعثرة.

*أستاذ بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد جامعة بنغازي E - mail: abraham_m49@yahoo.com

** موظف بمصرف الوحدة بنغازي ليبيا E - mail: nedalmohammad1992@gmail.com

The role of methods and techniques of dealing with bad debts in Libyan commercial banks

■ Dr. Ibrahim Masoud Al - Farjani* ■ Mr. Nidal Mohammed Al - Ammami**

● Received: 19/09/2024 ● Accepted: 23/11/2024

■ Abstract:

The study aimed to identify the role and methods of dealing with bad debts in the Libyan commercial banks, and to achieve the objectives of the study, both inductive and deductive approaches were relied upon, and the questionnaire form was used as a main tool for data collection, and the study population consisted of Libyan commercial banks, for the purposes of The study, the six commercial banks which are (Wahda - National Commercial - North Africa - Trade and Development - Sahara - Aljumhouria) due to the large volume of credit with them.

Where (120) questionnaires were distributed to the participants in the study, and the number of questionnaires retrieved was (104), and the obtained data were analyzed using the statistical package program (SPSS).

The study reached many results, the most important of which is the existence of an effective role for the methods and methods of dealing with bad debts in Libyan commercial banks. Through communication with defaulting clients, and the need to carry out periodic follow - up of the loan and the borrower from granting until repayment, and activating the role of the judiciary in collecting mortgages (guarantees) in the case of debts that have exhausted the negotiation stages.

● **Keywords:** commercial banks, bank credit, dealing with bad debts.

* Professor, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, University of Benghazi
Employee at Al Wahda Bank, Benghazi, Libya

■ المقدمة:

نشأت المصارف بسبب الحاجة إلى تسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة، حيث تنصب عملياتها الرأسمالية على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، أي الزبائن الذين تتزايد طموحاتهم وتتعدد مشاريعهم، فعمليات الاقتراض هذه تشكل موردا مهماً لإيرادات المصرف بما تحققه من أرباح هائلة وبمخاطرة أقل (ابيش، 2015).

وتعد عمليات منح القروض والتسهيلات المصرفية من الأنشطة الرئيسة للمصارف، إلا إن هذه القروض والتسهيلات لا تخلو من التعثر، حيث تعد القروض والديون المتعثرة لدى المصارف التجارية مشكلة رئيسة تواجه إدارة الائتمان؛ نظرا لأنها تؤدي إلى تجميد جزء من أموالها، وكذلك إلى تحقيق خسائر بسبب عدم قدرة المقترضين على سداد القرض وفوائده (السهلاوي، 2018).

وعلى الرغم من أن منح القروض والتسهيلات المصرفية يتم وفق أسس وسياسات استثمارية تهدف إلى الاستقرار وتقليل المخاطر مستقبلا، وعلى الرغم من الدراسات الائتمانية التي يقوم بها المصرف قبل منحها فإنه واقعياً لا يمكن لأي مصرف أن يفصل بين الائتمان والمخاطر المصاحبة له، ولا يمكن عزل بعضهما عن بعض (أزهر، 2020).

فتعرض المصارف التجارية لمشاكل حقيقية في مجال الائتمان من شأنه زعزعة القطاع المصرفي، حيث تؤثر نسب القروض المتعثرة بصورة مباشرة على أداء وأعمال المصارف التجارية، وتحد من قدرتها على الإقراض وممارسة دورها في عملية التنمية (لطفي، 2017).

■ الدراسات السابقة :

هناك العديد من الأبحاث التي تناولت الديون المتعثرة في المصارف، وباعتبار أن الدراسات السابقة تمثل نقطة البداية لأي بحث، فقد تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث، وقد قسمت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة وفقا لترتيبها الزمني من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

● دراسة (Nir Klein, 2013) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى القروض المتعثرة في وسط وجنوب وشرق أوروبا في الفترة ما بين 1998 - 2011 على الاقتصاد الكلي والعوامل الخاصة بالمصارف، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم أسباب تعثر القروض يعود إلى ظروف الاقتصاد الكلي والعوامل الخاصة بالمصارف، بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات التعثر يؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي، كما يتضح أن كلا من البطالة والتضخم تؤثر على التعثر.

● دراسة (Vasiliki, Makri, 2014) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على معدل القروض المتعثرة للأنظمة المصرفية في منظمة اليورو خلال الفترة 2000 - 2008 أثناء أزمة 2008 وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في سلامة الأنظمة المصرفية في الدول الأوروبية وذلك نظراً للمتغيرات الكلية والجزئية والعوامل الخاصة بالمصارف، لأنها تؤثر بشكل كبير على القروض المتعثرة.

● دراسة (حمبلي، 2017) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب منح القروض، ودراسة ظاهرة القروض المتعثرة، وطرق قياس الخطر والتنبؤ بها ومعرفة كيفية التعامل معها، والتعرف على حجم القروض المتعثرة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم دراسة مصرف التجاري الوطني الجزائري وكالة أم البواقي كدراسة حالة، وأهم ما توصلت إليه من نتائج أن اتخاذ القرار الائتماني يتم بناء على جملة من المعايير، أهمها شخصية الزبون والضمانات المقدمة، وأسباب التعثر تعود المقترض إلى المقرض إلى الدولة، ولمواجهة التعثر تتبع البنوك الكشف المبكر عن التعثر والتنبؤ به، وفي حالة حدوث التعثر تلجأ البنوك إلى الجهات القضائية في آخر المطاف بعد اتباع كل الإجراءات الودية مع الزبون.

● دراسة (عبدالقادر، 2016):

هدفت الدراسة إلى إبراز دور إدارة التحصيل والديون المتعثرة في تحجيم مخاطر الائتمان وتحديد أسباب وكيفية تسوية ومعالجة القروض المتعثرة ، ومعرفة مساهمة إدارة التحصيل والديون المتعثرة في تحقيق الأرباح للبنوك، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، ولأغراض الدراسة تم دراسة حالة لمصرف الدوحة، حيث تم الاعتماد على أداة المقابلة الشخصية مع موظفي المصرف لجمع البيانات، وقد أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها ولكن التقليل من حجمها، وحالات التعثر قد تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عن منح الائتمان، وأن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح الائتمان مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة، وإلى ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية، ويحاول البنك قدر المستطاع تجنب المتابعة القانونية.

● دراسة (صديقة، 2017):

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع القروض المتعثرة على أداء البنوك التجارية، ومحاولة الوصول إلى اقتراحات لتخفيض القروض المتعثرة السابقة والمحتملة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ويتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العامة والخاصة، حيث تم توزيع 200 استمارة على عينة الدراسة، وهي المصارف العامة والخاصة في المسيلة، وهران، المدية، بسكرة، حاسي مسعود، غليزان ، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن جزءاً كبيراً من القروض المصرفية المتعثرة تعود أسبابها بشكل كبير إلى المقترضين، سواء بسبب فشل المشاريع وإفلاسها أو بسبب الامتناع عن السداد، ويعود ذلك لضعف الدراسات الائتمانية، وقصور الضمانات، وكذلك ضعف عمليات التحصيل والمتابعة.

● دراسة (Nyarko - Baasi, 2018) :

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات تأثير القروض المتعثرة على ربحية المصارف ويتألف مجتمع الدراسة من المصارف التجارية المدرجة في بورصة غانا بينما تتألف عينة الدراسة من أربعة

مصارف، وتم استخدام تحليل الانحدار، وقد تم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية للمصارف، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي للقروض المتعثرة على ربحية المصارف.

● دراسة (Patwary,tasneem,2019) :

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف تأثير نسبة القروض المتعثرة، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة المخصصات على العائد على الأصول لجميع المصارف في بنغلاديش بناء على البيانات من التقارير المالية السنوية للمصارف خلال عشرين سنة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية بين المتغيرات وتحليل الانحدار تؤكد أن نسبة القروض المتعثرة ونسبة المخصصات ذات دلالة إحصائية مع العائد على الأصول.

● دراسة (الخفاي، 2019):

هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى التعثر المصرفي، وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد تم دراسة حالة لمصرف الرافدين للفترة من (2008 - 2017) دراسة تطبيقية للقوائم المالية، وقد أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر التي أسهمت في تعثر المصارف نتيجة القرارات غير الكفوة، وضعف متابعة المصرف للقروض بعد منحها، وأن عمليات السرقة والاختلاسات من أكثر الأسباب التي أدت إلى تعثر مصرف الرافدين، وأن أغلب القروض المقدمة من قبل مصرف الرافدين منحت بمستمسكات عقارية مزورة أو بدون ضمانات.

● دراسة (فايزة، 2019):

هدفت الدراسة إلى الإلمام بمفهوم القروض المتعثرة، ومعرفة أسباب مشكلة القروض المتعثرة، ودراسة ظاهرة القروض وطرق علاجها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم دراسة بنك الفلاحة والتنمية، وقد أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أنه تحتاج عملية التعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرة واسعة بأصول

المعاملات القانونية، ويعد القرار الخاطئ بالتسهيلات الائتمانية خسارة على البنك، ففي حالة الموافقة على منح التسهيلات، فالنتيجة تكون التعثر ولا بد من متابعة الضمانات، وأن تكون المعالجة بين العميل والبنك، وتبين من خلال الدراسة الميدانية أن البنك يسعى دائماً إلى الحلول الودية وتحصيل القرض، ولكن العميل لا يمثل إلا للمتابعة القضائية.

● دراسة (خليل واسباقة، 2021):

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين المخاطر المصرفية التي يتعرض لها مصرفا التجاري الوطني والصحاري عن الفترة من (2005 - 2010) وأثرها على النتائج المالية ودراسة العوامل المؤثرة على الديون، وتقديم التوصيات للحد من هذه الظاهرة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، أما عينة الدراسة مصرفي التجاري الوطني والصحاري دراسة تطبيقية للقوائم المالية، وقد أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن تأثير الديون المتعثرة على معدل الأصول يظهر بشكل كبير في نتائج المصرف التجاري الوطني مقارنة بنتائج مصرف الصحاري، باستثناء معدل مخصص خسائر القروض الذي جاء مخالفا للنظرية، وأن تأثير الديون المتعثرة على معدل حقوق الملكية يظهر بشكل كبير في نتائج مصرف التجاري الوطني مقارنة بنتائج مصرف الصحاري متفقة مع توجه النظرية باستثناء نتائج معدل خسائر القروض جاءت مخالفة للنظرية.

● التعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن بعض الدراسات ركزت على أهمية معالجة الديون المتعثرة بالمصارف التجارية، في حين ركزت بعض الدراسات على معرفة الأسباب الرئيسة للقروض المتعثرة وتصنيفها، وركزت بعض الدراسات الأخرى على إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الديون المتعثرة وطرق الحد منها، في حين ركزت بعض الدراسات الأخرى على التعرف على دور إدارة تحصيل الديون المتعثرة في تحجيم مخاطر الائتمان،

وجاء هذا البحث لتسليط الضوء على دور طرق وأساليب معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية.

■ مشكلة البحث:

تعد مشكلة الديون المتعثرة من أهم المشاكل التي تواجه المصارف التجارية، وتتمثل هذه المشكلة في تعرض المصارف إلى مخاطر عدم السداد نتيجة عدم استخدام القروض في الأغراض المخصصة لها، ما يعرض المصارف إلى خسائر كبيرة تؤدي إلى تعثر الديون. وفي ليبيا بلغ مخصص الديون المتعثرة إلى إجمالي الائتمان في نهاية عام 2017 نسبة (17.4 %) وبلغت في نهاية عام 2018 نسبة (18.9 %) وبلغت في نهاية عام 2019 نسبة (20.9 %) وبلغت في نهاية عام 2020 نحو (21 %) ويدل هذا الارتفاع على انخفاض كفاءة إدارة الائتمان، ومن خلال متابعة مؤشرات أداء المصارف التجارية يتبين أن المصارف تقوم سنوياً بزيادة نسبة مخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها لمواجهة هذه المشكلة (مصرف ليبيا المركزي، 2020)، وينبغي أن لا تتجاوز هذه النسبة وفقاً للمعايير الدولية (5 %) (الفرجاني وآخرون، 2021).

ولعل هذه الإحصائيات كانت هي السبب في ظهور إدارة تحصيل ومتابعة الديون المتعثرة في المصارف الليبية، وبالرغم من ممارسة هذا الإدارة أعمالها فإن مشكلة الديون المتعثرة لا تزال موجودة، عليه فإن مشكلة البحث تتمثل في السؤال الرئيس التالي:

● هل هناك دور لطرق وأساليب معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية؟

■ فرضيات البحث:

● الفرضية الرئيسية: H_0 : لا يوجد دور لطرق وأساليب معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية للحد منها.

● الفرضية الفرعية الأولى: H_0 : لا يوجد اهتمام للمصارف التجارية الليبية في البحث عن الأسباب المؤدية إلى تعثر الديون.

● **الفرضية الفرعية الثانية:** H_0 : لا تعد الوسائل التي تتبعها المصارف التجارية الليبية فعالة في معالجة الديون المتعثرة.

● **الفرضية الفرعية الثالثة:** H_0 : لا توجد مساهمة لإدارة تحصيل ومتابعة الديون في معالجة القروض المتعثرة في المصارف التجارية الليبية.

■ أهداف البحث:

يسعى البحث بشكل رئيسي إلى معرفة ما إذا كان هناك دور لطرق وأساليب معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية للحد منها.

■ أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من أنه يتناول أحد الموضوعات المصرفية المهمة، والمتعلقة بدور طرق وأساليب معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية، حيث يستمد البحث أهميته من مساهمته العملية والعلمية على النحو التالي:

1. تزويد المكتبة الليبية والعربية بدراسات متخصصة في مجال معالجة الديون المتعثرة.
2. الإسهام في إثراء المعرفة العلمية، بالإضافة إلى فتح مجالات جديدة للبحث العلمي في البيئة الليبية.
3. إتاحة الفرصة أمام كل المديرين وأصحاب القرار بالمصارف التجارية؛ للتعرف على الطرق المقترحة لمعالجة التعثر أو الحد منها للاستفادة منها في الواقع العملي.

■ الائتمان المصرفي:

الائتمان المصرفي هو تزويد الأفراد والمؤسسات والشركات بالأموال اللازمة من أجل عملية الاستثمار، ويتعهد الطرف المستفيد بترجيع مبلغ الائتمان والفوائد المترتبة عليه خلال مدة زمنية معينة إلى الطرف المانح، وعملية الائتمان تربط زمن الحاضر بالمستقبل، وهذه العملية تتطلب ضمانات تلزم بها الجانب المستفيد بسداد ما عليه في حالة التعثر بالدفع (الشلال وآخرون، 2020).

وهناك اتفاق واسع النطاق على أن المصارف تؤدي دوراً رئيسياً في نقل إجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد، ويتم تحديد آلية الائتمان المصرفي من خلال السياسة النقدية للمصرف المركزي.

فإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية فإن الائتمان المصرفي الذي يقدمه المصرف لعملائه، سواء في صورة قروض مباشرة أو في صورة حسابات مدينة، هو بمثابة استخدام تلك الودائع، ويعد الائتمان من أهم استثمارات المصرف، إذ يمثل الجانب الأكبر والأساسي من الأصول، وكذلك العائد الأساسي للمصرف من خلال منحها للأفراد والمؤسسات الاقتصادية (الشيخلي، 2012).

يعد دور الائتمان مرحلة متقدمة من تطور الوساطة والخدمات المالية والمصرفية، فتتسبب خدمة الصرافة ونقل الأموال والتمويل في بداياتها، ثم تليها فيما بعد عملية الائتمان التي تستند إلى دراسة أوضاع المقترضين، والتأكد من الضمانات للحصول على التمويلات المطلوبة، فعملية الائتمان تقوم إلى الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترضين، والتي تدل على توافقهم والرغبة والحاجات بين من تتوافر لديهم الأموال ومن يحتاجون إليها، فدور الائتمان مهم في عملية تنمية الاقتصاد، فتوفير الأموال يسهم في دفع عجلة الاقتصاد وتقليل البطالة، ويزيد من الطاقة الإنتاجية والدخل القومي (عبادي، 2014).

◆ الديون المتعثرة:

● يرى أزهري (2020: 122) الديون المتعثرة:

«هي تلك الديون التي عجز فيها المقترضون على السداد بعد تاريخ استحقاقها حيث نتيجة لعدم استردادها وجب على المصرف أخذ مخصصات من أرباحه لمواجهة الخسائر الناجمة عنها».

لا تنشأ الديون المتعثرة من فراغ، بل ترجع إلى مجموعة من الأسباب تؤدي إلى التعثر، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى ثلاث مجموعات نذكرها فيما يلي:

- أولاً: أسباب يقوم بها المصرف تؤدي إلى التعثر: مثل ضعف الكوادر البشرية أو عدم توافرها بالقدر الكافي، وبالشكل المطلوب، وغياب المتابعة المستمرة للمصرف للعملاء، وعدم التزام الدراسة الائتمانية بمحددات وضوابط السياسة الائتمانية، وعدم أخذ الضمانات الكافية من العملاء.

- ثانياً: أسباب يقوم بها العميل تؤدي إلى التعثر: مثل عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للمصرف، وضعف إدارة العميل للمشروع، وفاة العميل وعدم التزام الورثة بالتسديد، إشهار إفلاس المقترض أو هروبه.

- ثالثاً: أسباب خارجة عن إرادة المصرف والعميل (ترجع للبيئة المحيطة): مثل عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

◆ أساليب تحصيل الديون (القروض) المصرفية المتعثرة:

يمكن التعرف على أساليب تحصيل الديون المتعثرة في المصارف التجارية على عدة مراحل موضحة فيما يلي:

المرحلة الودية: وهي التي يقوم بها المصرف بالتفاوض مع العميل باستخدام أسلوب الإقناع لجعله يقوم بسداد ما عليه من ديون تجاه المصرف.

مرحلة ما قبل النزاعات: يرسل المصرف رسالة للمدين (العميل) عن طريق محضر قانوني للمطالبة بسداد الدين المستحق عليه.

مرحلة النزاعات: يلجأ المصرف إلى القضاء بملف للحصول على حكم نهائي في صالحه لاسترداد الدين المتعثر.

◆ طرق المعالجة والحلول المقترحة للحد من مشكلة التعثر:

تتمثل طرق المعالجة والحلول المقترحة للحد من مشكلة التعثر في الآتي (أمنة، 2020؛

نشلة، 2020):

1. وضع خطة لمتابعة ومراقبة نشاط القروض بشكل دوري وتطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان والمتابعة.
2. التأكد من كافة البيانات المقدمة من العميل، وإدخالها على المنظومات حتى تتمكن من إجراءات المتابعة.
3. توسع المصارف في عملية تأمين القروض ضد خطر عدم السداد.
4. إنشاء إدارات متخصصة في التعامل مع الديون المتعثرة.
5. الرفع من كفاءة موظفي الائتمان، وكيفية التشخيص الدقيق للديون المتعثرة.
6. تأجيل تاريخ السداد إذا تبين للمصرف أن الأسباب خارجة عن إرادة العميل.
7. التقليل من مخاطر عدم السداد إلى أقل حد ممكن، بتكوين مخصصات وفقاً لمقررات لجنة بازل.
8. اقتراح الحلول ووضع قواعد للسداد تتفق مع قدرات العملاء.
9. دراسة إمكانية منح تسهيلات إضافية لحل مشكلة التعثر إذا تبين للمصرف أن في ذلك مساعدة للعميل.
10. تحويل الدين إلى حصة في المشروع، حيث يصبح المصرف شريكاً في الأرباح والخسائر.
11. بيع بعض الأصول التي يمكن الاستغناء عنها.
12. القيام بإجراءات التصفية القانونية.

■ منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، قام الباحثان باتباع المنهج العلمي الحديث في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة، والذي يقوم على المنهج الاستقرائي، ويعد المنهج الملائم للدراسة في ضوء الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقه لغرض تكوين الإطار

النظري المناسب للبحث، والذي من خلاله تم صياغة الفرضيات، ثم يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي لاختبار فرضيات البحث، بهدف الخروج بمجموعة من النتائج التي يمكن تعميمها، والتوصيات القائمة عليها، حيث تم الاعتماد على مصدرين في جمع البيانات هما:

1. المصادر الأولية: حيث تم جمع البيانات الأولية من خلال توزيع استمارة الاستبيانية على المشاركين في البحث.

2. المصادر الثانوية: وتشمل الكتب والدراسات والأبحاث والدوريات والمواقع الإلكترونية المتعلقة بموضوع البحث.

■ أداة تجميع البيانات:

قام الباحثان بتصميم استمارة الاستبيانية كأداة تجميع البيانات اللازمة لاختبار الفروض وتحقيق هدف البحث بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، منها دراسة صديقة (2017)، حنبلي (2017)، عبدالقادر (2016)، حيث تعد استمارة الاستبيانية من أكثر الأدوات الرئيسة لجمع البيانات الملائمة لهذا البحث، وذلك لسهولة هذا الأسلوب، وإمكانية توزيعها على نطاق واسع، كما أنه أقل الأساليب تكلفة، فضلاً عن سهولة عرض وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها.

وقد قسمت استمارة الاستبيانية إلى جزئين هما: الجزء الأول: يتعلق بالبيانات الأولية لعينة الدراسة من خلال "المستوى التعليمي، سنوات الخبرة في العمل، التخصص العلمي"، وقد تم تصميمها بحيث يتضمن كل سؤال مجموعة إجابات محتملة.

أما الجزء الثاني: فقد خصص لجمع البيانات المطلوبة حول دور طرق وأساليب معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية، ومن أجل اختبار صحة العنوان الرئيس لهذا البحث فقد تم اشتقاق ثلاثة محاور لها، وهي كما يلي:

1. فعالية المصارف التجارية في البحث عن الأسباب المؤدية إلى تعثر الديون في المصارف التجارية الليبية، وللتحقق من صحتها من عدمها تم صياغة عدد (عشر) عبارات.

2. الوسائل التي تتبعها المصارف التجارية الليبية في معالجة الديون المتعثرة، وللتحقق من صحتها من عدمها تم صياغة عدد (ثمان) عبارات.

3. مساهمة إدارة التحصيل ومتابعة الديون في معالجة الديون المتعثرة بالمصارف التجارية الليبية، وللتحقق من صحتها من عدمها تم صياغة عدد (ست) عبارات. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لقياس ردود المُستجيبين عن فقرات الاستبيان حسب جدول رقم (1).

جدول (1): تصنيف درجات مقياس ليكرت

الفئة في مقياس ليكرت	فعالة جداً	فعالة	متوسطة	سيئة	سيئة جداً
درجة المقياس (الوزن)	5	4	3	2	1
طول الخلية (الفترة)	4.21 - 5.0	3.40 - 4.20	2.60 - 3.40	1.80 - 2.60	1 - 1.80
المستويات	عالٍ جداً	عالٍ	متوسط	منخفض	منخفض جداً

■ مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية الليبية العاملة في ليبيا، لأغراض هذا البحث فإن عينة البحث سوف تقتصر على فروع المصارف التجارية الليبية الستة من حيث كبر حجم الائتمان بها، وهي: (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري،

مصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية، مصرف شمال أفريقيا)، تم توزيع عدد (120) استمارة استبائية لكل المصارف المستهدفة داخل مدينة بنغازي ، تم استرداد عدد (104) استبانات بنسبة بلغت (87 ٪) تقريباً من إجمالي الاستبانات الموزعة.

■ حدود البحث:

حدود مكانية: يقتصر البحث على المصارف التجارية العاملة في ليبيا؛ ولأغراض البحث تم دراسة المصارف التجارية الستة الواقع نطاقها في مدينة بنغازي، وهي (الوحدة - التجاري الوطني - الجمهورية - الصحاري - التجارة والتنمية - شمال أفريقيا) وذلك لكبر حجم الائتمان بها .

حدود زمانية: تتمثل بالعمل الميداني للبحث وقت توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على أفراد عينة البحث، وتمت هذه العملية خلال أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر من العام 2022م.

● المعالجات الإحصائية المستخدمة في البحث:

على أساس ذلك الترميز المتبع في عملية تجهيز البيانات تم الاستعانة بالحاسب الآلي، واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي قام الباحثان باستخدامها:

1. ثبات مقياس البحث (Reliability) للتأكد من ثبات أسئلة الاستبانة، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة البحث لغرض، الإجابة عن تساؤلها، من خلال إيجاد قيم ألفا كرونباخ لمحاور البحث.
2. صدق مقياس البحث للتأكد من قدرة المقياس على قياس ما وضع من أجله.

3. استخدام اختبار (كولجروف - سميرونوف)، لمعرفة ما إذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
4. الجداول التكرارية (Cumulative Frequency)، لاستخراج المؤشرات الأساسية لوصف البيانات بواسطة النسب المئوية، والتكرارات لكل بند من بنود الاستبانة.
5. المتوسطات الحسابية (The Arithmetic Mean)، وذلك لتحديد تركيز الإجابات حول القيمة المتوسطة لها لجميع محاور البحث الرئيسية.
6. الانحراف المعياري (Standard Deviation)، بغية تحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة لها والخاصة بمحاور البحث الرئيسية.
7. اختبار (T) في حالة عينة واحدة (Sample T - Test)، وتم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل من إجمالي المحاور المتكون منها البحث.

● صدق أداة البحث وثباتها:

يقصد بثبات أداة البحث استقرار النتائج، ومدى التوافق في نتائج الاستبانة إذا طبقت أكثر من مرة وفي ظروف مماثلة، أما الصدق فيقصد به مدى القدرة على معرفة الشيء المراد قياسه، وللتحقق من صدق وثبات المقياس، تم استخدام تحليل الموثوقية على عينة البحث.

ومن خلال جدول رقم (2) يتبين أنه يوجد ثبات لأداة البحث، حيث بلغت قيمة معامل (كرونباخ ألفا) الكلية لأداة البحث ككل (0.914) وهي قيمة مرتفعة جداً، في حين بلغت قيمة المعامل للعبارات الخاصة بفرضيات البحث الفرعية (0.835، 0.708، 0.861)، وهذا يعني أن المقاييس المستخدمة تتصف بدرجة عالية من الثبات والصدق، وبالإمكان التعويل عليها في تجميع البيانات واستخلاص النتائج.

جدول (2): معاملات الثبات والصدق للعبارات الخاصة بفرضيات الدراسة

محاور البحث	عدد العبارات	معامل كرونباخ ألفا	معامل الصدق
عبارات الفرضية الفرعية الأولى	10	0.835	0.913
عبارات الفرضية الفرعية الثانية	8	0.708	0.814
عبارات الفرضية الفرعية الثالثة	6	0.861	0.928
أداة الدراسة ككل	32	0.914	0.965

● اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار (Kolmogorov - Smirnova) ، لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، ويظهر من خلال النتائج الموضحة في جدول رقم (3) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لمعظم محاور البحث كانت أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وبذلك فإن توزيع البيانات لأداة البحث يتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة عن فرضيات البحث.

جدول (3): تحليل التوزيع الطبيعي للعبارات الخاصة بفرضيات البحث

محاور البحث	Statistic	Df	Sig.
عبارات الفرضية الفرعية الأولى	.036	104	.200
عبارات الفرضية الفرعية الثانية	.087	104	.051
عبارات الفرضية الفرعية الثالثة	.054	104	.200
أداة البحث ككل	.054	104	.200

● عرض وتحليل البيانات الخاصة بالبيانات الأولية:

للتعرف على خصائص المبحوثين تم استخراج جداول التوزيعات التكرارية والمئوية كما يلي:

● توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول (4): توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
8.7	9	ثانوي أو ما يعادلها
72.1	75	بكالوريوس أو ما يعادلها
18.3	19	ماجستير
1.0	1	دكتوراه
100	104	المجموع

تظهر النتائج الخاصة بالمؤهل العلمي للمبحوثين أن (72.1 %) من أفراد العينة كانوا من حاملي البكالوريوس أو ما يعادلها، وأن ما يقارب (8.7 %) كانوا من حاملي الثانوي، في حين شكل حاملو الماجستير والدكتوراه ما نسبته (19.3 %)، ما يعني أن أغلب المشاركين في البحث لديهم من التأهيل العلمي ما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عنها بدقة، مما يعزز من الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين في البحث.

● توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في العمل:

جدول (5): توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
23.1	24	أقل من 5 سنوات

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
9.6	10	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
12.5	13	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
54.8	57	من 15 سنة فأكثر
100	104	المجموع

تظهر النتائج الخاصة بسنوات الخبرة الخاصة بالمبحوثين أن (54.8 %) من أفراد العينة كانوا يمتلكون خبرة من (15) سنة فأكثر، وأن ما يقارب (45.2 %) من أفراد العينة كانوا يمتلكون خبرة أقل من (15) سنة، وهذا المؤشر إيجابي على أن المشاركين في البحث يتمتعون بقدر كافٍ من الخبرة في مجال العمل بالقطاع المصارف للإجابة على أسئلة الاستبيان.

● توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

جدول (6): توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
11.5	12	تمويل ومصارف
43.3	45	محاسبة
14.4	15	اقتصاد
30.8	32	غير ذلك
100	104	المجموع

تظهر النتائج الخاصة بالتخصص العلمي للمبحوثين أن (69.2 %) من أفراد العينة

كانوا من تخصصات المحاسبة والاقتصاد والتمويل والمصارف، وتشكل أعلى نسبة من أفراد العينة، وأن النسبة المتبقية كانت من بقية التخصصات الأخرى .

● عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى:

سيتم هنا تناول عبارات الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها « اهتمام المصارف التجارية في البحث عن الأسباب المؤدية إلى تعثر الديون في المصارف التجارية الليبية».

جدول (7): اتجاهات المبحوثين حول العبارات الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	المستوى
1	دخول العميل في نشاط لا معرفة له به.	4.09	1.11	٪ 81.8	2	عالٍ
2	عدم قدرة العميل على تحمل الأقساط والفوائد المصرفية.	3.88	0.93	٪ 77.6	4	عالٍ
3	استخدام العميل القرض في غير محله مثل الاستعمال الشخصي.	3.96	1.01	٪ 79.2	3	عالٍ
4	تقديم العميل معلومات غير صحيحة للمصرف.	3.70	1.15	٪ 74	6	عالٍ
5	عدم الدقة في الدراسات الائتمانية التي يقوم بإعدادها المصرف.	3.64	1.17	٪ 72.8	8	عالٍ
6	عدم الدقة في تقدير الضمانات المقدمة للحصول على القرض.	3.75	1.11	٪ 75	5	عالٍ

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	المستوى
7	ضعف الكوادر الائتمانية وعدم توافرها بشكل كافٍ.	3.65	1.00	73 %	7	عالٍ
8	تفضيل المصرف للمشروعات ذات الربحية العالية بغض النظر عن المخاطر المصاحبة له.	3.41	1.02	68 %	10	عالٍ
9	سياسات الدولة في إلزام المصارف بمنح قروض مثل دعم الشباب.	3.53	1.14	70.6 %	9	عالٍ
10	عدم الاستقرار الاقتصادي في سياسات الدولة وتأثيرها على المصارف التجارية.	4.27	0.84	85.4 %	1	عالٍ جداً
المتوسط العام للفرضية الفرعية الأولى		3.79	0.66	75.8 %	عالٍ	

يلاحظ من خلال الجدول (7) أن العبارة العاشرة (عدم الاستقرار الاقتصادي في سياسات الدولة وتأثيرها على المصارف التجارية)، قد احتلت المرتبة الأولى في ترتيب عبارات هذا المحور، حيث بلغ الوزن النسبي (85.4 %)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.27) وانحراف معياري بلغ (0.84)، وبمستوى عالٍ جداً، في حين جاءت العبارة الثامنة (تفضيل المصرف للمشروعات ذات الربحية العالية بغض النظر عن المخاطر المصاحبة له) في المرتبة الأخيرة، حيث بلغ الوزن النسبي (68 %)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (3.41) وانحراف معياري بلغ (1.02)، بمستوى عالٍ، كما كانت نتيجة المتوسط المرجح العام للفرضية الفرعية الأولى تأتي في المستوى العالي، حيث بلغ إجمالي قيمة الوزن النسبي (75.8 %)، وإجمالي قيمة المتوسط الحسابي (3.79)، وإجمالي انحراف معياري (0.66).

■ عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية:

سيتم هنا تناول عبارات الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها «تعد الوسائل التي تتبعها المصارف التجارية فعالة في معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية»

جدول (8): اتجاهات المبحوثين حول العبارات الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	المستوى
1	تمديد فترات السداد حتى يتسنى للمقترض الالتزام بالدفع.	4.11	0.75	82.2 %	6	عالٍ
2	إعادة جدولة الديون في حالة التأخير عن السداد.	4.13	0.75	82.6 %	5	عالٍ
3	تقديم سياسات إرشادية لمساعدة المقترض للخروج من التعثر.	3.63	0.94	72.6 %	8	عالٍ
4	إعفاء المقترض من الفوائد مقابل تسديد أصل الدين دفعة واحدة.	3.69	1.11	73.8 %	7	عالٍ
5	إنذار العميل وتذكيره بالتعثر.	4.16	0.74	83.2 %	4	عالٍ
6	المتابعة القانونية من طرف المصرف في حالة الامتناع عن السداد.	4.37	0.70	87.4 %	1	عالٍ جداً
7	الحجز على ممتلكات العميل وتحديد كضمانات.	4.17	0.85	83.4 %	3	عالٍ

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	المستوى
8	اللجوء إلى الطرق الودية في تحصيل القروض المتعثرة.	4.18	0.80	83.6 %	2	عالٍ
	المتوسط العام للفرضية الفرعية الثانية	4.06	0.49	81.2 %		عالٍ

يلاحظ من خلال الجدول (8) أن العبارة السادسة (المتابعة القانونية من طرف المصرف في حالة الامتناع عن السداد)، قد احتلت المرتبة الأولى في ترتيب عبارات هذا المحور، حيث بلغ الوزن النسبي (87.4 %)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.37) وانحراف معياري بلغ (0.70)، وبمستوى عالٍ جداً، في حين جاءت العبارة الثالثة (تقديم سياسات إرشادية لمساعدة المقرض للخروج من التعثر) في المرتبة الأخيرة، حيث بلغ الوزن النسبي (72.6 %)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (3.63) وانحراف معياري بلغ (0.94)، وبمستوى عالٍ، كما كانت نتيجة المتوسط العام للفرضية الفرعية الثانية وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى العالي، حيث بلغ إجمالي قيمة الوزن النسبي (81.2 %)، وإجمالي قيمة المتوسط الحسابي (4.06)، وإجمالي انحراف معياري (0.49)، الأمر الذي يشير إلى وجود اتفاق بين أفراد العينة على عدم وجود سياسات إرشادية واضحة في المصارف التجارية الليبية لمساعدة المقرضين في حال تعثرهم وعدم قدرتهم على سداد ديونهم.

● عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة:

سيتم هنا تناول عبارات الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها «توجد مساهمة لإدارة تحصيل ومتابعة الديون في معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية».

جدول (9): اتجاهات الباحثين حول العبارات الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتبة	المستوى
1	تساهم إدارة تحصيل ومتابعة الديون في حماية أموال وربحية المصرف بالتواصل مع العملاء المتعثرين.	4.32	0.64	86.4 %	1	عالٍ جداً
2	تساهم إدارة تحصيل ومتابعة الديون في وفاء العميل بالتزاماته ومعرفة وضعه المالي وأسباب عدم قدرته على السداد.	4.02	0.67	80.4 %	3	عالٍ
3	تساهم إدارة تحصيل ومتابعة الديون في متابعة العملاء وتجنب المصرف أي خسائر أو تكوين مخصصات.	3.90	0.82	78 %	6	عالٍ
4	تساهم إدارة تحصيل ومتابعة الديون في حصول المصرف على ضمانات إضافية أو الحصول على كفيل لضمان السداد.	3.92	0.83	78.4 %	5	عالٍ
5	تساهم إدارة تحصيل ومتابعة الديون في تقديم الاقتراحات لإدارة الائتمان في تعديل بعض السياسات والإجراءات المتبعة.	3.93	0.84	78.6 %	4	عالٍ
6	تساهم إدارة تحصيل ومتابعة الديون في المتابعة القانونية لتحصيل الديون.	4.13	0.65	82.6 %	2	عالٍ
المتوسط العام للفرضية الفرعية الثالثة		4.04	0.53	80.8 %	عالٍ	

يلاحظ من خلال الجدول (9) أن العبارة الأولى (تساهم إدارة تحصيل ومتابعة الديون

في حماية أموال وربحية المصرف بالتواصل مع العملاء المتعثرين)، قد احتلت المرتبة الأولى في ترتيب عبارات هذا المحور، حيث بلغ الوزن النسبي (86.4 ٪)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.32) وانحراف معياري بلغ (0.64)، وبمستوى عالٍ جداً، في حين جاءت العبارة الثالثة (تساهم إدارة تحصيل ومتابعة الديون في متابعة العملاء وتجنب المصرف أي خسائر أو تكوين مخصصات) في المرتبة الأخيرة، حيث بلغ الوزن النسبي (78 ٪)، في حين بلغ المتوسط الحسابي (3.90) وانحراف معياري بلغ (0.82)، بمستوى عالٍ.

كما كانت نتيجة المتوسط العام للفرضية الفرعية الثالثة وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى العالي، حيث بلغ إجمالي قيمة الوزن النسبي (80.8 ٪)، وإجمالي قيمة المتوسط الحسابي (4.04)، وإجمالي انحراف معياري (0.53)، الأمر الذي يشير إلى وجود اتفاق بين أفراد العينة على أن ضعف المساهمة المقدمة من إدارة التحصيل والمتابعة في محاولة تجنب المصرف أي خسائر قد تكون ناجمة عن ظهور الديون المتعثرة.

■ اختبار فرضيات البحث:

بعد استخدام اختبار (كولجروف - سميرنوف - شبيرو)، والتأكد من خلال الجدول رقم (3) أن البيانات الخاصة بمحاور البحث تتبع للتوزيع الطبيعي؛ فسيتم استخدام الاختبارات المعلمية في اختبار فرضيات البحث.

عليه تم استخدام اختبار (T) في حالة عينة واحدة (Sample T - Test)، من أجل التأكد من دلالة المتوسط وحقيقة تأثيره من عدمه لكل من إجمالي المحاور المتكون منها البحث عند الوسط الفرضي لمقياس (ليكرت الخماسي) وهو (3).

لاختبار فرضيات البحث تم صياغة فرض العدم (H_0) بحيث يشير إلى أن متوسط

المجتمع أقل من أو يساوي المتوسط الفرضي المعتمد في هذا البحث وهو (3)، ويعبر عنه إحصائياً كما يلي: $H_0 : \mu \leq 3$

بينما يشير الفرض البديل (H_1) إلى أن متوسط المجتمع أكبر من المتوسط الفرضي المعتمد في هذا البحث وهو (3)، ويعبر عنه إحصائياً كما يلي: $H_1 : \mu > 3$

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة لاختبارها عند مستوى معنوية (5 %) كالتالي:

جدول (11): اختبار فرضيات البحث

الدرجة الممارسة	الدرجة الاهمية	Sig. (2- tailed)	T	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية
-	-	0.000	15.849	% 82.02	.70841	4.1010	الفرضية الرئيسية
فعالة	4	.000	12.183	% 75.8	.660	3.788	الفرضية الفرعية الأولى
فعالة	2	.000	22.182	% 81.1	.485	4.055	الفرضية الفرعية الثانية
فعالة	3	.000	20.089	% 80.7	.527	4.0385	الفرضية الفرعية الثالثة

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن نتيجة اختبار (T) لعينة واحدة للفرضية الرئيسية بلغت (15.849) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة

المعنوية (5 ٪)، وبناءً عليه ترفض الفرضية الصفرية الرئيسة، وتقبل الفرضية البديلة الرئيسة، التي تنص على وجود دور لطرق وأساليب معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية للحد منها.

كما يلاحظ من خلال الجدول أيضاً أن نتيجة اختبار (T) لعينة واحدة الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى قد بلغت (12.183) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5 ٪)، وبناءً عليه ترفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى، وتقبل الفرضية البديلة الفرعية الأولى التي تنص على وجود فعالية للمصارف التجارية الليبية في البحث عن الأسباب المؤدية إلى تعثر الديون.

كما يلاحظ من خلال الجدول أيضاً أن نتيجة اختبار (T) لعينة واحدة الخاص بالفرضية الفرعية الثانية قد بلغت (22.182) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5 ٪)، وبناءً عليه ترفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية، وتقبل الفرضية البديلة الفرعية الثانية التي تنص على أن تعد الوسائل التي تتبعها المصارف التجارية الليبية فعالة في معالجة الديون المتعثرة.

كما يلاحظ من خلال الجدول أيضاً أن نتيجة اختبار (T) لعينة واحدة الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة قد بلغت (20.089) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5 ٪)، وبناءً عليه ترفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة، وتقبل الفرضية البديلة الفرعية الثالثة التي تنص على وجود مساهمة لإدارة تحصيل ومتابعة الديون في معالجة القروض المتعثرة في المصارف التجارية الليبية.

■ نتائج البحث:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها بحسب فرضيات البحث الرئيسة والفرعية على النحو التالي:

1. وجود دور لطرق وأساليب معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية.
2. يتضح فعالية المصارف التجارية الليبية في البحث عن الأسباب المؤدية إلى تعثر الديون .
3. تعد الوسائل التي تتبعها المصارف التجارية فعالة في معالجة الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية.
4. توجد مساهمة لإدارة تحصيل ومتابعة الديون في معالجة القروض المتعثرة بالمصارف التجارية الليبية.

■ توصيات البحث:

- بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تناول الحلول المقترحة لهذا البحث كما يلي:
1. وضع الخطط اللازمة لمواجهة ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي.
 2. تعزيز المتابعة القانونية في المصارف في حالة امتناع العملاء عن السداد.
 3. تعزيز دور إدارة متابعة وتحصيل الديون في حماية أموال المصارف؛ من خلال التواصل مع العملاء المتعثرين.
 4. ضرورة القيام بالمتابعة الدورية للقروض والمقترض من المنح وحتى السداد.
 5. تفعيل دور القضاء في تحصيل الرهونات (الضمانات) في حالة الديون التي استنفدت مراحل التفاوض.

■ المراجع

1. أزهري، على عماد محمد (2020)، "القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد الثالث، العدد الثالث، ص 120 - 138.
2. ابيش، بلال (2015)، "إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، دولة الجزائر.

3. آمنة، مراجي (2020)، "محددات التعثر المصرفي في البنوك الجزائرية الخاصة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.
4. حمبلي، هشام (2017)، "متطلبات تسيير أخطار القروض المتعثرة"، رسالة ماجستير، غير منشور، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
5. خليل، إبراهيم أحمد، اسباقة، خالد صالح (2021)، "أثر الديون المتعثرة على النتائج المالية للمصارف التجارية الليبية"، مجلة جامعة بن وليد، ص 123 : 146، ليبيا.
6. الخفايف، سمير سهام ورقية، كريم عباس، (2019)، "تحليل واقع مشكلة التعثر في مصرف الرافدين"، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، المجلد 26، العدد 117 ص 145: 175، العراق.
7. السهلاوي، عبد العزيز بن محمد (2018)، "محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 55، العدد 2، ص 145: 162، دولة مصر.
8. الشلال، مهند عزيز وكهدار، حجي محمد وأكرم، صالح يوسف (2020)، "قياس تأثير ودائع المصارف التجارية على الائتمان المصرفي في العراق"، المجلة الأكاديمية لجامعة نوز، العدد 2، المجلد 9، ص 90 - 102.
9. الشيخلي، هديل أمين، (2012)، "العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك الأردنية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، دولة الأردن.
10. صديقة، بن مداني (2017)، "انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر.
11. عبادي، محمد (2014)، "تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد 2014، العدد 39، ص: ص 29 - 40، الجزائر.
12. عبدالقادر، زاهر عبدالرحيم (2016)، "دور إدارة تحصيل ومتابعة الديون المتعثرة في تحجيم مخاطر الائتمان في البنوك"، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الجزيرة، دولة قطر.
13. فايزة، دهيمي (2019)، "آلية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
14. الفرجاني، إبراهيم، القماطي، آمال، الجهاني، شعبان (2021)، "دور الدراسات الائتمانية

- الكافية في الحد من مخاطر الائتمان"، مجلة جامعة بنغازي العلمية، المجلد 34، العدد 1، ص 186: 180، دولة ليبيا .
- 15 . لطفي، سومية (2017)، "انعكاسات تعثر القروض على البنوك وعلى النشاط الاقتصادي"، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد الدولي، ص: 1 - 40 .
- 16 . نشلة، بثينة (2020)، "واقع القروض المتعثرة في بنك الفلاحة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945 قالعة، الجزائر .
17. Nir klein,(2013) Non - performing Loans in CESEE: Determinants and Macroeconomic performance, working paper, European department, international monetary fund.
18. Vasiliki Makri,(2014) Determinants of non - performing Loans: the case of Eurozone, original scientific paper, Department of Business Administration, University of parts Greece.
19. Patwary Tasneem,(2019) The Impact of non - performing loans on the profitability of banks in bangladesh: a study from 1997 - 2017,Global Journal of Management and Business Research,Vol.19, Issue1.
20. Nyarko baasi,(2018) Effects of Non - Performing loans on the profitability of commercial banks - A study of some selected banks on the ghana stock exchange, Global journal of management and business Research,vol.18,issue 2.